

كما يجوز حسب ما تنص عليه المادة 913 من قانون الإجازة المدنية والإدارية لمجلس الدولة أن يأمر بوقف تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية، وعليه نستنتج من تعبير المادة 913 من قانون الإجازة المدنية والإدارية إعلان أن إمكانية الأمر بوقف المطلب الثالث: أنواع الأحكام القضائية الإدارية القابلة للتنفيذ: تشمل كلمة الحكم القضائي وفقا للمادة 8 من قانون الإجازة المدنية والإدارية الأحكام والقارات والأوامر وتوجد بين الأحكام والقارات عدة نقاط مشتركة وان وجد الفرق بينهما فهو بسبب أن الحكم يصدر عن الدرجة الأولى والقارات يصدر عن الدرجة الثانية للتقاضي أما بالنسبة إلى الأوامر فتختلف عن الأحكام وهذا ما يتم شرحه بنوع من التفصيل على النحو الآتي : الفرع الأول: الأحكام والقارات القضائية الإدارية: إن الحكم والقارات هما الحل الذي ينتهي إليه القاضي بالاعتماد على أسباب وأسناد قانونية يراها أولا: الحكم القضائي الحضوري: طبقا للمادة 288 من قانون الإجازة المدنية والإدارية الحكم الحضوري هو الحكم الذي يصدر في السبب المشروع والسبب غير المشروع ففي الحالة الأولى القاضي الإداري يؤجل القضية إلى جلسة أخرى طبقا للمادة 289 من قانون الإجازة المدنية والإدارية أما في الحالة الثانية يصدر الحكم حضوريا بعد طلب المدعى عليه وفقا للمادة 290 من قانون الإجازة المدنية والإدارية ، الخصوم القيام بإجازة من إجازة الأمور بها فيصدر الحكم حضوريا وفقا للمادة 291 من قانون ثانيا: الحكم الغيابي والأحكام المعتبرة حضوريا : "إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة" 904 من قانون الإجازة المدنية والإدارية مدة الغياب بإصدار الحكم في حقه ويعتبر الحكم حضوريا غير قابل للمعارضة وفقا للمادة 295 من قانون الإجازة المدنية والإدارية. تنص أحكام المادة 296 من قانون الإجازة المدنية والإدارية أن الحكم الفاصل في الموضوع هو وجعل الحكم في جميع الأحوال يحوز حجية الشيء المقضي عرفت المادة 298 من قانون الإجازة المدنية والإدارية الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع كان يسود في قانون الإجازة المدنية القديم وبذلك تكون الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع هي: وتضاف بعض التقسيمات الأخرى للأحكام والقارات استخلاصا من بعض المواد في قانون الإجازة المدنية والإدارية وذلك يرجع إلى معيار اختلاف طرق الطعن فيها وهي: الفرع الثاني: الأوامر القضائية الإدارية: تتكون الأوامر القضائية أساسا من الأوامر الاستعجالية وأوامر الأداء والأوامر على العارضة إضافة و طبقا للمادة 600 من قانون الإجازة المدنية والإدارية فإن الأوامر الإجازة المدنية والإدارية بأنها إجازة قضائي يطلب المدعي من القاضي الإداري الاستعجالي المختص "إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة" وحظي الاستعجال بعدة مواد من 917 إلى 948 من قانون الإجازة المدنية والإدارية فأصبح الفصل في الدعوى الاستعجالية الإدارية عن طريق التشكيلية الجماعية المنوط بها البت في دعوى الموضوع حسبما جاء في المادة 917 من قانون الإجازة المدنية والإدارية، المبحث الثاني: إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة واليات إجبارها على التنفيذ ونجد أنفسنا أمامنا زع آخر جديد ناتج عن عدم تنفيذ الحكم القضائي الإداري ضرورة إجبارها على التنفيذ. المطلب الأول: امتناع الإدارة كإشكال لتنفيذ الحكم القضائي الإداري: تمتنع الإدارة عن تنفيذ الأحكام الفرع الأول: امتناع الإدارة بإرادتها كإشكال لتنفيذ الحكم القضائي الإداري : تمتنع الإدارة عن تنفيذ الأحكام القضائية في المادة الإدارية بإرادتها من خلال رفضها الصريح عن أولا: الامتناع الصريح عن تنفيذ الحكم القضائي الإداري : يكون الامتناع الصريح من قبل الإدارة عن تنفيذ الحكم القضائي الإداري بصور قارات صريح من الصريح مبرار من قبل الإدارة لوجود ظرف طارئ أو قوة قاهرة تحول دون مقدرتها على التنفيذ أو تهرب ثانيا: الامتناع الضمني عن تنفيذ الحكم القضائي الإداري : يشكل الامتناع الضمني على التنفيذ من قبل الإدارة عند سكوتها إزاء الحكم القضائي الإداري، ويظهر هذا الأخير على شكل موقفين إما أن تستمر الإدارة في تنفيذ القارات وتتجاهل القارات القضائية ، دعوى جديدة للإلغاء قارات الامتناع عن تنفيذ حكم الإلغاء الصادر لصالحه والتعويض له عما أصابه من "إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة" أضار نتيجة لذلك 38 أما الموقف الثاني فتقوم الإدارة بإعادة إصدار القارات المحكوم بإلغائه فتتحايل الإدارة على تنفيذ القارات القضائية بإصدار قارات جديد يحقق هذا القارات الملغى ولو بوسيلة أخرى 39 الفرع الثاني: امتناع الإدارة عن تنفيذ الحكم القضائي الإداري بسبب خارج عن إرادتها : من المشاكل والصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية عندما يكون السبب خارج إرادة الإدارة حيث لا يوجد لها أي دخل في هذه المشاكل بحيث تكون مفروضة عليها لاستحالة التنفيذ أولا: امتناع الإدارة عن التنفيذ بسبب الاستحالة القانونية: يستحيل في بعض الحالات تنفيذ الحكم القضائي الإداري بسبب استحالة مرجعها إلى إجازة يستند إلى نص أو يستقر على مبدأ من المبادئ القانونية وهي ثلاثة حالات : أولا : التصحيح التشريعي: يرد بالتصحيح التشريعي إن يقوم المشرع بإصدار تشريع أو تقوم الإدارة بتصحيح القارات الإداري الملغى ونجد

الإدارة في هذه الحالة نوع من التحرر إذ أنه لا يترتب عنها أي مسؤولية من قبل مجلس الدولة، فإن الإدارة تمتنع عن التنفيذ لسبب خارج إرادتها وسلطانها ومفاده استحالة قانونية، ومن الجدير بالإشارة أن استحالة التنفيذ وفقا إلى هذه الحالة لا تقع على أمرين: إما نفاذ مدة الطعن التي يفوتها دون إجازة أو إجازة يصح الحكم القضائي نهائيا ويكون واجب التنفيذ وأما بصور حكم نهائي من مجلس الدولة بإلغاء الحكم القضائي المطعون فيه. ثالثا: إلغاء الحكم القضائي الإداري من طرف مجلس الدولة: هذه الحالة كما ذكرنا سابقا أن يصدر الحكم من مجلس الدولة يقضي بإلغاء الحكم القضائي الإداري فيصير محل التنفيذ منعدما وفي هذه الحالة الإدارة تتحرر من التزاماتها بالتنفيذ. ثانيا امتناع الإدارة عن التنفيذ بسبب استحالة واقعية: يرجع سبب امتناع الإدارة عن التنفيذ في بعض الأحيان إلى استحالة واقعية أي إلى حدث أو واقعة خارجة عن نطاق الحكم القضائي الإداري فهي بمثابة عارض يقطع حبل الاتصال بين الحكم وتنفيذه، أ الاستحالة الشخصية: يستحيل تنفيذ الحكم القضائي الإداري عندما تطرأ على الشخص المحكوم - ومثال صدور قرار قضائي إداري يقضي بإلغاء القرار الإداري الذي وعند تنفيذ هذا الحكم القضائي يكون الموظف قد وصل إلى سن التقاعد فيستحيل "إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة" أما بالنسبة إلى الحجج التي تترتب في هذه الحالة يتعين على الإدارة أن تصدر قرارين إداريين يقضيان بالرجوع إلى العمل وإعادة إيداع الموظف المفصول وقرار إداري ثاني إلى إعادته إلى العمل الاستحالة الظرفية: مرد هذه الاستحالة إلى ظروف استثنائية غير عادية لا تستطيع الإدارة في - ظلها تنفيذ الحكم القضائي، ومن أمثلة ذلك الحكم القضائي الإداري الذي يطالب الإدارة بتسليم وثائق معينة الفرع الثالث: عدم التنفيذ لحماية للنظام والمال العموميين 46: قد تستند الإدارة في عدم تنفيذها للأحكام القضائية الإدارية الصادرة ضدها إلى ضرورة الحفاظ على النظام العام والمصلحة العمومية وهذا ما نصت عليه المادة 324 من قانون الإجازة المدنية والإدارية، كما يمكن للإدارة أن تستند إلى دواعي الحفاظ على المال العام لتملصها من تنفيذ تلك الأحكام القضائية أولا: امتناع الإدارة عن التنفيذ لحماية النظام العام: وتواجه الإدارة الحكم القضائي الواجب التنفيذ أمام ثلاث احتمالات وليس للإدارة أن تضع الشأن العام في خطر لغرض الانصياع للمبدأ المهم والمتمثل في الاحتياط الواجب للعدالة فيسمح لها أن تنفض يدها من النتائج السياسية التي يمكن أن ينتجها التنفيذ الأعمى لقرار المحكمة، بعدا هاما في بعض الظروف كما هو الحال في حالة الحرب مثلا. ومن بين أهم الحالات التي برر فيها رفض الإدارة الامتثال للحكم القضائي الإداري، بتونس وفي 13 / 02 / 1908 كان له حكم نهائي صادر عن المحكمة المدنية بسوسة اعترف له بشرعية هذا وفقا لقانون الإجازة المدنية في مواد 146 و 545 "إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة" المطالبة بتنفيذه باستعمال القوة العمومية، وواجب الحكومة المحلفة بمقتضى الدستور لضمان في كل الأوقات سير الآلة الإدارية واللجوء أحيانا ولقد أصبح هذا القرار اجتهادا في قضاء مجلس الدولة الفرنسي يلجأ إليه كلما رفضت الإدارة مباشرة ولقد استلهم القانون الحجج التي تترتب عن هذا الاجتهاد وضمه لنص المادة 324 / 03 من قانون الإجازة المدنية عندما يكون التنفيذ من شأنه الإخلال بالنظام العام إلى درجة الخطورة، وبالرجوع إلى القرار الصادر في 20 / 01 / 1979 عن الغرفة الإدارية في المحكمة العليا حيث ثابت من ظروف النزاع أن حاجيات النظام العام هي التي أدت بالإدارة إلى معارضتها تنفيذ الحكم القضائي. وفي ظل وجود هذه الظروف يمكن للإدارة تجاهل قوة الشيء المقضي به نظرا لسمو الصالح العام فلا يمكن للإدارة في التنفيذ إلا إذا كان مبرر ذلك الحفاظ على النظام العام ومن أجل المصلحة العامة. ثانيا: امتناع الإدارة عن التنفيذ لحماية للمال العام: إن الإدارة من واجبها الالتزام بتنفيذ الأحكام القضائية إلا أنه في بعض الأحيان لا يمكن تنفيذ هذه "إشكالات تنفيذ الأحكام القضائية الإدارية في مواجهة الإدارة" الفرع الرابع: إساءة الإدارة في تنفيذ المقرر القضائي الإداري (تنفيذ معيب للإدارة) تمتنع الإدارة عن تنفيذ الحكم القضائي الإداري دون إنكاره من خلال التحايل في التنفيذ وحيث تتولى أو تباشر الإدارة تنفيذ الحكم القضائي لكن جزئيا فقط أولا: التنفيذ الجزئي للمقرر القضائي الإداري: تلتزم الإدارة عند إبلاغها بالحكم القضائي الإداري بالتنفيذ الكامل لما جاء في هذا الحكم القضائي، وذلك بإعادة الحال إلى ما كان قبل صدور القرار الإداري الملغى، القضائي لسلطانها التقديرية نظرا لحيازة الحكم القضائي الإداري قوة الشيء المقضي به، في بعض الأحيان إلى التنفيذ الجزئي أي تنفيذ جزء مما جاء في الحكم القضائي الإداري، التصرف من الإدارة امتناع ومن أمثلة ذلك صدور حكم قضائي يلزم الإدارة بإعادة الموظف المفصول إلى العمل زجر ورغم عدم وجود أي حكم قضائي يبين هذه الحالة إلا أن المشرع نص على هذا المبدأ في أحكام المادة 983 من قانون الإجازة المدنية والإدارية 53. وقد يكون التنفيذ ناقصا نتيجة الفهم الخاطئ للإدارة لفحوى الحكم القضائي الإداري، الإدارة إلى القاضي الإداري لتفسير الغموض أو قيامها بتنفيذ الحكم القضائي الإداري دون ذلك وفقا لما أمثته ثانيا: التنفيذ المتأخر للحكم القضائي

الإداري : يتطلب تنفيذ الحكم القضائي الإداري بعض الوقت الذي تحتاجه الإدارة لترتيب الأوضاع التي يتناولها الحكم القضائي الإداري إلا أن ذلك لا يعني تارة رخي الإدارة في ذلك أكثر من الوقت اللازم الذي يقدره وفي هذه الحالة تكون الإدارة خرجت من حالة التارة رخي إلى حالة الرفض 54 ، المشرع الجارة زتري المدة القصوى لتنفيذ المقرر القضائي الإداري المتضمن الإدانة المالية ضد الإدارة، بالنسبة لتلك الصادرة لصالح الإدارة وفي أجل أقصاه 03 أشهر بالنسبة إلى الأرفارة رد، كما منح الإدارة مهلة ومنها حجج مادية أو واقعية وفي كل الأحوال فإن الإدارة لا تفلت من الجارة زة المترتب عن امتناع ويختلف الجارة زة بحسب مضمون هذا الحكم القضائي الإداري إن كان صادر في دعوى إلغاء القرار الإداري في هذه الحالة يقابل امتناع الإدارة إلغاء القرار الإداري وتقرير مسؤولية الموظف الممتنع عن التنفيذ